

سيناريوهات سلبية حكمت الاقتصاد اللبناني عام 2023 تفاقم التضخم وزيادة نسبة الفقر وغموض سياسي قاتل

لم يكتمل عقد التحسن، ولو الخجول، في مؤشرات الاقتصاد الحقيقي خلال عام 2023، إذ أفرزت الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة تداعيات قاسية على لبنان تمثلت بانتكاسة الوضع الأمني على الحدود الجنوبية، مما خلق مناخاً مقلقا ومشوشاً لدى اللبنانيين، مفضياً الى تجميد الحركة وتراجع في قطاعات اقتصادية اهمها السياحة والخدمات

وسط انعدام التوقعات حيال مستقبل الحرب على لبنان، يقع الاقتصاد اللبناني تحت سيناريوهات سلبية مؤلمة، قد تقضي على ما تحقق من تطور في بعض المؤشرات.

فقد اعتبرت مؤسسة التصنيف العالمية "ستاندرد اند بورز"، وفق ما اورد قسم الابحاث لدى "بنك عودة" ان لبنان من بين الدول "الاكثر عرضة للخسائر في القطاع السياحي من جراء الحرب، مما قد يلقي بثقله على نموه الاقتصادي ويضعف وضعيته الخارجية". ووضعت "ستاندرد اند بورز" ثلاثة سيناريوهات اختبرت التأثير المالي لخسائر في العائدات السياحية بنسبة 10% او 30% او 70%، مشيرة الى ان القطاع السياحي في لبنان "شكل 26% من ايرادات الحساب الجاري في العام الماضي". ووفق السيناريو الاول، رأت "ستاندرد اند بورز" انه في حال "تراجعت العائدات السياحية بنسبة 10% نتيجة الصراع، سيتقلص الاقتصاد الحقيقي في لبنان 3%. السيناريو الثاني الذي يفترض تراجعاً في العائدات السياحية بنسبة 30%، سينتج منه تقلص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 10%. اما السيناريو الثالث الذي يفترض انخفاضاً في العائدات السياحية بنسبة 70%، فسينعكس تقلصاً في الاقتصاد الحقيقي بنسبة 23%".

وفي ظل الشح المستمر في العملات الأجنبية وتدهور سعر الصرف بأكثر من 95% منذ العام 2020، وتفاقم التضخم والفراغ السياسي الراهن، وبحسب تقرير

قسم الابحاث حول التطورات المسجلة في الاشهر التسعة الاولى من السنة، "لن يكون لبنان في وضعية تسمح له بالاستغناء عن التدفقات بالعملات الأجنبية المهمة جداً والمتأتية من القطاع السياحي. وان اي توسع للصراع على الاراضي اللبنانية، يمكن ان يترتب عنه خسائر اقتصادية جسيمة وتداعيات سلبية لافتة على الاوضاع المالية والنقدية الداخلية. إذ يرجح ان يؤدي الى توسيع الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الحالي والناتج المحتمل تحقيقه وبالغالب حالياً نحو 70%، اضافة الى تفاقم التضخم الذي وصل الى نحو 250%، وزيادة معدلات الفقر والبطالة التي تتجاوز اليوم عتبة الـ 80% و30% على التوالي، وتآكل العملة الوطنية والقدرة الشرائية لدى الاسر عموماً. من هنا تبرز اهمية تضافر كل الجهود لتفادي السيناريو الاسوأ على لبنان، المنهك اصلاً باستمرار الازمات السياسية والاقتصادية، رغم التحسن الطفيف في النشاط الاقتصادي الطارئ هذا العام".

كيف تطورت الاوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية خلال الاشهر التسعة الاولى من عام 2023، اي قبيل اندلاع الاحداث الأمنية الاخيرة؟

على رغم استمرار المراوحة السياسية الراهنة والتي تشهد تأجيلاً مستمراً للانتخابات الرئاسية، واقتصار اجتماعات الحكومة على الحالات الطارئة، وشلل المسار التشريعي في مجلس النواب، تمكن الاقتصاد الحقيقي من تسجيل تحسن

الوسطي للفوائد على الودائع بالدولار من 6.61% الى 0.03% في الفترة ذاتها. هذا ونتجت الخسائر المصرفية الصافية عن تكاليف القطع الباهظة، وارتفاع الاعباء التشغيلية العائدة الى التضخم الملحوظ.

في اسواق رؤوس الاموال اللبنانية، واصلت سوق الاسهم مسلكها التصاعدي بعد سنتين متتاليتين من الارتفاعات الملحوظة في الاسعار. إذ قفز مؤشر الاسعار بنسبة 26.7% في الاشهر التسعة الاولى من عام 2023، بعد نمو نسبته 37.2% عام 2022، بدفع من زيادات في اسعار اسهم "سوليدير". ويأتي ارتفاع الاسعار هذا العام في ظل زيادة سنوية في احجام التداول بنسبة 10.7% لتبلغ نحو 345 مليون دولار في الاشهر التسعة الاولى من عام 2023. عليه، تراجع معدل دوران الاسهم (المحتسب على اساس قيمة التداول السنوي الى الرسملة السوقية) من 3.1% الى 2.5% خلال الفترة المغطاة.

على صعيد القطاع العام، اقرت الحكومة مشروع موازنة عام 2024، وهي الاولى التي تقر في مهلها الدستورية منذ عام 2002. ولحظت الموازنة نفقات تقدر بنحو 295 تريليون ليرة في مقابل ايرادات بقيمة 278 تريليوناً، وقد نجم عنها عجز مالي يقدر بنحو 17 تريليون ليرة، اي ما يعادل 193 مليون دولار. ولما كانت خدمة الدين تقدر بنحو 15 تريليون ليرة، فان موازنة عام 2024 تهدف الى تسجيل عجز اولي بقيمة 2 تريليون ليرة، اي ما يعادل 28 مليون دولار (ما يوازي 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي).

وفي قراءة اولية لموازنة 2024، يلاحظ تأرجحها بين الايجابيات والسلبيات، فيما تتمثل الايجابيات بالآتي:

- مباشرة مجلس الوزراء باكرا دراسة مشروع الموازنة ضمن المهل الدستورية، مسجلاً سابقة منذ العام 2002، واحالته على مجلس النواب قبل 15 يوماً من



الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور مروان بركات.

ارتفعت دولرة الودائع الى 96.3% في ايلول 2023

تراجعت الودائع المصرفية بالليرة بقيمة 15.1 تريليون لتبلغ 52.3 تريليوناً في نهاية ايلول 2023. ارتفعت دولرة الودائع من 73.4% في تشرين الاول 2019 الى 96.3% في ايلول 2023. وواصلت المصارف اللبنانية خفض رافعتها الاقتراضية منذ اندلاع الازمة، اذ تراجعت محفظة التسليفات للقطاع الخاص من 54.2 مليار دولار الى 8.7 مليارات، اي ما نسبته 84% خلال الفترة. توازياً، تدنى المعدل الوسطي للفوائد على الودائع بالليرة من 9.03% في نهاية تشرين الاول 2019 الى 0.49% في نهاية ايلول 2023، بينما انخفض المعدل

الملبوسات والمجوهرات...)، تدليلاً على ارتفاع الاستهلاك الخاص.

في ما خص القطاع النقدي، اشاد صندوق النقد الدولي بالسياسة التي تنتهجها حاكمية مصرف لبنان الجديدة لناحية عدم قبولها بتمويل الدولة والحفاظ على ما تبقى من احتياطات النقد الاجنبي. في موازاة ذلك، لا يزال التضخم عند مستويات مرتفعة على رغم الاستقرار النسبي في سعر صرف الليرة، في مقابل الدولار في السوق الموازية خلال الاشهر الماضية. إذ تشير الاحصاءات الاخيرة الصادرة عن مؤسسة البحوث والاستشارات، الى ارتفاع مؤشر اسعار الاستهلاك بنسبة 245% سنوياً في ايلول 2023 مقارنة بايلول 2022.

في القطاع المصرفي، تقلصت ودائع الزبائن من 168.4 مليار دولار في نهاية تشرين الاول 2019 الى 95.2 ملياراً في نهاية ايلول 2023، اي بنسبة 43%. وانخفضت الودائع المصرفية بالعملات الأجنبية بنحو 32 مليار دولار خلال الفترة المغطاة لتبلغ 91.7 ملياراً، بينما

حول ثلاثة سيناريوهات: الايجابي المحتمل تحققه بنسبة 25%، والسلبى المحتمل تحققه بنسبة 25%، والوسيطى مع احتمال تحققه بنسبة 50%". ووضح ان "السيناريو الايجابي يعتمد على نهاية للحرب المستجدة، وانتخاب رئيس جمهورية قريبا، وتشكيل حكومة فاعلة، واطلاق عجلة الاصلاحات، والتوصل الى اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي والحصول على مساعدات خارجية". وفي حال تحققت هذه الفرضيات، توقع "تخطي النمو الفعلي نسبة 7%، وانخفاض معدل التضخم، واستقرار سعر الصرف عند 80,000، وتعزيز احتياطات مصرف لبنان وتسجيل فائض في ميزان المدفوعات بقيمة 5 مليارات دولار".

اما السيناريو السلبى، فهو يتمحور بحسب بركات "حول توسع دائرة الصراع على الاراضي اللبنانية، وغياب الانتخابات الرئاسية وبالتالي عدم تشكيل الحكومة وعدم تنفيذ الاصلاح الاقتصادي وعدم الاتفاق مع صندوق النقد، مما سيؤدي الى نمو سلبى في الناتج المحلي الاجمالي تقارب نسبته 20%-، وارتفاع نسبة التضخم الى 400% وانخفاض احتياطات مصرف لبنان، وتسجيل عجز في ميزان المدفوعات بقيمة لا تقل عن 5 مليارات دولار".

ويبقى السيناريو الوسطى الذي يفترض كما قال بركات مع "بقاء الصراع في الجنوب محصورا مع الحفاظ على قواعد الاشتباك، انما من دون انفراجات سياسية داخلية تفضي الى الاصلاحات الاقتصادية". في ظل هذا السيناريو الوسطى، لم يستبعد ان "يناهز النمو الصفرى في المئة وان يقارب معدل التضخم 100% مع تراجع بسيط في احتياطات مصرف لبنان وشبه توازن في ميزان المدفوعات".

ونظرا الى المفارقة الكبيرة بين السيناريوهات الثلاثة، امل بركات في ان "يستقر الوضع جنوبا ويرتفع السياسيون عن مصالحتهم الانية ويحدوا من التجاذبات في ما بينهم، وان يعزوا الارضية المشتركة ويسلكوا طريق التسوية والاصلاح".



الضريبي والمقدرة بنحو 10% من الناتج. اما بالنسبة الى التوقعات المرتقبة في الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية عام 2024، فيرى الدكتور مروان بركات الخبير الاقتصادي والمصرفي، انها تتمحور

الحقيقي اكثر ترديا. كبديل لذلك، يجب على الدولة تحسين التحصيل الضريبي والامتثال ومحاربة التهرب الضريبي، وعلى الحكومة معالجة الفجوة الكبيرة في الايرادات جديا والناتجة من التهرب



ثالثا، ينبغي التأكد من ان مشروع الموازنة منسجم مع سيورة توحيد سعر الصرف التي اطلقها مصرف لبنان، وتحاشي المعاملة التفضيلية لبعض المكلفين بازاء غيرهم. كما ينبغي اعادة النظر بالمادة التي تسمح لدافعي الضرائب بتسديد ضرائبهم من خلال حساباتهم بالدولار المحلي على اساس 40% من سعر الصرف المحدد على منصة صيرفة، لانها تستحدث سعر صرف جديدا في السوق، فيما الهدف هو تقليص تعدد اسعاره.

رابعا، يجب ان يتضمن مشروع الموازنة موارد كافية لاعادة بناء الادارة الضريبية. خامسا، ينبغي على الدولة الحد من فرض الضريبة بالدولار لتجنب الطلب المفرط. في المقابل، يجب على الحكومة التحصيل بالليرة بشكل كامل وايداع العائدات لدى مصرف لبنان، على ان يقوم المصرف المركزي بدوره بعملية التحويل اللازمة.

سادسا، ان رفع الضرائب بشكل مفرط داخل اقتصاد انكماشى، يجعل الاقتصاد

المساهمة في تحفيز الاستقرار النقدي خلال الاشهر الثمانية الماضية. **تقلصت الصادرات بنسبة 24% سنويا**

اما السلبيات فتتمثل بالآتي: اولاً، يفتقر مشروع الموازنة الى الرؤية الاقتصادية من اجل توضيح الركائز والاستراتيجية الماكرو-اقتصادية للحكومة مستقبلا، والتي تدرج تحتها الموازنة السنوية. ثانياً، يبدو تحقيق العجز المالي المستهدف بقيمة 17 ترليون ليرة (193 مليون دولار) عام 2024 صعب المنال، مما يطرح تساؤلا عن الارقام المطروحة.

ان عقاد العقد التشريعي الذي يبدأ في منتصف تشرين الاول. - تضمين الموازنة تحسنا في نسبة تعبئة الموارد، والبالغة 16% من الناتج قبل الازمة والتي تراجعت الى 4% من الناتج عام 2022 في ظل التدهور اللافت في سعر صرف الليرة بعد اندلاع الازمة. ويعتبر تعزيز نسبة تعبئة الموارد مهما لتأمين التوازن المالي والاستقرار في المالية العامة، وهو شرط لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

- ان زيادة الضرائب والرسوم في الموازنة فرضها تدهور سعر صرف الليرة في مقابل الدولار بنسبة 98% منذ بداية الازمة، مما يفرض محاذاة للضرائب والرسوم وان بشكل جزئي لتأمين استدامة الخدمات العامة.

- تأتي التعديلات المقترحة للضرائب والرسوم في الموازنة بعد رفع الدولار الجمركي الى سعر السوق منذ بضعة اشهر، والذي ساهم في تأمين نوع من الانتظام المالي، ودعم المالية العامة

